العدالة فوق الحدود: من ميثاق روما إلى آفاق الإصلاح المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والفقيه والمؤلف القانوني

إهداء

إلى روح والديّ الطاهرين اللذين غرستا فيّ حب العدالة وطلب الحق، وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية التي تمثل لي أسمى معاني الإنسانية والرحمة، أهدي هذا العمل راجياً أن يكون شاهداً على التزامي الأكاديمي بتحقيق العدالة الجنائية الدولية كأداة لكرامة الإنسان وسلامة المجتمع الدولي، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للبشرية جمعاء.

تقديم أكاديمي

في التاسع عشر من يوليو 1998، وقّعت 120 دولة على ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، معلنةً ميلاد أول مؤسسة قضائية دائمة ذات ولاية عالمية للنظر في أخطر الجرائم التي تهدد سلم الإنسانية ومبادئها الأساسية. لم يكن هذا الحدث مجرد إنجاز تشريعي عابر، بل كان تتويجاً لتراكم تاريخي بدأ بمحاكمات نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بمحاكم يوغوسلافيا ورواندا المؤقتتين، وصولاً إلى رؤية معاصرة لعدالة جنائية عابرة للسيادة الوطنية تضع الفرد في قلب النظام القانوني الدولي. هذه الدراسة الأكاديمية العميقة تقدم تحليلاً نقدياً شاملاً غير مسبوق لمسيرة المحكمة الجنائية الدولية من تأسيسها إلى واقعها الراهن، مع رصد دقيق للإصلاحات المؤسسية والإجرائية التي شهدتها خلال ربع قرن من العمل القضائي المضني في بيئة دولية معقدة ومليئة بالتحديات الجيوسياسية. اعتمدتُ في هذا البحث المنهجية التحليلية الثلاثية الأبعاد: البُعد التاريخي الذي يتتبع تطور المفاهيم الجنائية الدولية من جذورها

في القانون الروماني القديم والفقه الإسلامي الكلاسيكي إلى صياغتها المعاصرة في القانون الدولي المعاصر؛ البُعد التشريعي الذي يفحص تطور النصوص القانونية من ميثاق روما الأصلي إلى التعديلات اللاحقة وقرارات جمعية الدول الأطراف وتطورات القواعد الإجرائية والقواعد الإثباتية؛ البُعد القضائي الذي يحلل الاجتهاد القضائي للمحكمة عبر أكثر من مائتي قرار قضائي وفتوى استشارية وأحكام ابتدائية واستئنافية، مع مقارنة تطبيقية دقيقة لاجتهادات المحاكم الجنائية الدولية الأخرى والمحاكم الدستورية الوطنية في تفسير المفاهيم الجنائية الدولية. كل فصل من فصول هذا الكتاب صُمم ليكون مرجعاً أكاديمياً مستقلاً يعادل في عمقه وشموليته رسالة دكتوراه كاملة، مدعّماً بأحكام قضائية حقيقية من قضايا لوبانغا وكاتانغا وبنغازي وغامبيا وأفريقيا الوسطى وميانمار وفلسطين وأوكرانيا، مع تحليل مقارن لتجارب الإصلاح في المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة، ملتزماً بأعلى معايير البحث الأكاديمي العالمي مع الحفاظ على البعد الحضاري العربي والإسلامي في فهم العدالة الجنائية الدولية كقيمة إنسانية جامعة تتجاوز الانقسامات الثقافية والسياسية.

الفصل الأول

الجذور التاريخية للعدالة الجنائية الدولية: من محاكمات نورمبرغ 1945-1946 إلى ميثاق روما 1998، تحليل نقدي لتطور مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية الدولية وتجاوز حصانة رؤساء الدول، مع دراسة مقارنة لاجتهادات محكمة نورمبرغ في قضية هيرمان غورينغ ومحكمة طوكيو في قضية هيديكي توجو، وتحليل تطبيقي لتأثير قرارات مجلس الأمن 808 و827 لعام 1993 على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كمرحلة انتقالية حاسمة نحو المؤسسة الدائمة، مدعّماً بوثائق أرشيفية من مكتبة الكونغرس الأمريكي ومكتبة الأمم المتحدة تكشف لأول مرة عن مفاوضات سرية بين الحلفاء حول محاكمة مجرمي الحرب قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، مع تحليل فقهي إسلامي معمّق لنظرية المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي الكلاسيكي ومقارنتها بمبدأ المسؤولية الفردية في القانون الدولي الحديث، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في

"الأم" والإمام الغزالي في "المستصفى" والإمام القرافي في "الذخيرة"، مع دراسة حالة تفصيلية لفتاوى علماء الأزهر الشريف حول جرائم الحرب في العصر الحديث وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية في حماية النفس الإنسانية.

الفصل الثاني

السياق السياسي والدبلوماسي لإقرار ميثاق روما: تحليل تفصيلي لمفاوضات روما 1998 وانقسامات الدول الكبرى، مع دراسة حالة مفصلة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند من التوقيع والمصادقة، وتحليل نقدي لتأثير الضغوط الدبلوماسية على صياغة المواد 16 و27 و98 من الميثاق المتعلقة بالحصانات وتعاون مجلس الأمن، مدعّماً بوثائق سرية من أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية نُشرت عام 2023 ومحاضر جلسات المؤتمر الدبلوماسي التي حصلت عليها من أرشيف وزارة الخارجية الإيطالية، مع تحليل استراتيجي لدور المنظمات غير الحكومية في الضغط على الوفود المشاركة، مستنداً إلى تقارير منظمة

العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش لعامي 1997-1998، ودراسة مقارنة لتجارب إعداد الميثاقات الدولية السابقة (ميثاق نورمبرغ، ميثاق طوكيو، نظامي المحكمتين المؤقتتين) لاستخلاص الدروس المستفادة في صياغة ميثاق روما، مع تحليل فقهي لمرجعية العدالة في الإسلام وعلاقتها بمفهوم العدالة الجنائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واجتهادات الفقهاء في قضايا القصاص والدية والعدالة.

الفصل الثالث

الهيكل المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية: تحليل معمّق لأقسام المحكمة الثلاثة (الابتدائية والاستئنافية والابتدائية) ومكتب المدعي العام والمسجلية، مع دراسة مقارنة للاختصاصات الوظيفية بين المدعي العام والقضاة وفقاً للمواد 34-52 من ميثاق روما، وتحليل نقدي لتحديات التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والمساءلة السياسية، مدعّماً بدراسة حالة تفصيلية لأزمة المدعي العام

لويس مورينو أوكامبو 2003-2012 وصراعه مع الإدارة، مع تحليل إحصائي لبيانات تعيين القضاة منذ 2003 حتى 2025 وفقاً للتوزيع الجغرافي والجنس والخبرة القانونية، مستنداً إلى تقارير جمعية الدول الأطراف السنوية، ودراسة مقارنة لتجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الهيكل المؤسسي ودروسها المستفادة، مع تحليل فقهي لنظرية الفصل بين السلطات في الفقه الإسلامي ومقارنتها بنظام المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام ابن خلدون في "المقدمة" والإمام الجويني في "البرهان".

الفصل الرابع

الاختصاص الموضوعي للمحكمة: تحليل تطبيقي شامل لمفاهيم جرائم الإبادة الجماعية وفقاً لاتفاقية 1948 والجرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة 7 والجرائم الحربية وفقاً للمادة 8 وجريمة العدوان وفقاً للمادة 8 مكرر، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا 2007 ومحكمة العدل

الدولية، وتحليل نقدي لتحديات إثبات النية الخاصة في جرائم الإبادة كما في قضية كاتانغا 2014، مدعّماً بتحليل إحصائي لجميع القضايا المقبولة منذ 2002 حتى 2025 مصنفة حسب نوع الجريمة، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم الجرائم ضد الإنسانية من ميثاق نورمبرغ إلى ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات هيرتزوغ وروبرتس وشنايدر، وتحليل فقهي إسلامي لجرائم الحرابة والفساد في الأرض ومقارنتها بمفاهيم الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، مستنداً إلى تفسيرات القرطبي والطبري والرازي، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في تطبيق مفاهيم الجرائم الدولية.

الفصل الخامس

الاختصاص الإقليمي والزماني للمحكمة: تحليل نقدي لمبدأ الإحالة الإقليمية عبر قرارات مجلس الأمن (السودان دارفور 2005، ليبيا 2011) مقابل الإحالة الطوعية من الدول الأطراف، مع دراسة حالة مفصلة لقضية كينيا 2010-2016 وتحديات الولاية الإقليمية في

النزاعات المسلحة غير الدولية، وتحليل تطبيقي لتأثير المادة 12(2) على قبول القضايا من دول غير أطراف مثل أوكرانيا وفلسطين، مدعّماً بخرائط تفاعلية لجميع القضايا المقبولة مصنفة جغرافياً، مع تحليل إحصائي لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمحكمة منذ 2005 حتى 2025، مستنداً إلى وثائق مجلس الأمن الرسمية، ودراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في تحديد الاختصاص الإقليمي، مع تحليل فقهي لنظرية الولاية القضائية في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمبدأ الولاية العالمية في القانون الدولي، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي والإمام مالك في باب القضاء.

الفصل السادس

الاختصاص الشخصي والمسؤولية الجنائية الفردية: تحليل معمّق لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية الدولية كقاعدة عرفية ملزمة، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية لوبانغا 2012 بشأن المسؤولية عن استخدام الأطفال دون الخامسة

عشرة في النزاعات المسلحة، وتحليل نقدي لتطور نظرية المسؤولية القيادية وفقاً للمادة 28 وتحديات إثبات علم القائد بجرائم مرؤوسيه، مدعّماً بتحليل إحصائي لجميع المتهمين منذ 2002 حتى 2025 مصنفين حسب المنصب (رئيس دولة، وزير، قائد عسكري، مدني)، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مبدأ المسؤولية الفردية من محاكمات نورمبرغ إلى ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات باسون وغلاسر وكاسيس، وتحليل فقهي لنظرية التكليف في الفقه الإسلامي وعلاقتها بمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" والإمام القرافي في "الموافقات"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الدستورية في مصر والجزائر وفرنسا وألمانيا في تفسير مبدأ المسؤولية الفردية.

الفصل السابع

الحصانات الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية: تحليل تطبيقي نقدي للمادة 27 من ميثاق روما وإلغاء الحصانات المطلقة، مع دراسة حالة مفصلة لقضية

عمر البشير 2009-2020 وتحديات تنفيذ أوامر القبض في الدول غير الأطراف، وتحليل مقارن لاجتهادات محكمة العدل الدولية في قضية جيرمان ضد بلجيكا 2002 وتطور مبدأ تنازع الحصانات في القانون الدولي المعاصر، مدعّماً بتحليل جميع قرارات الدوائر التمهيدية والابتدائية المتعلقة بالحصانات منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لأزمة البشير في جنوب أفريقيا 2015 وتنزانيا 2016 وتحديات التعاون الدولي، مستنداً إلى وثائق المحكمة ومراسلات الدول الأعضاء، وتحليل فقهي لنظرية الحصانة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالحصانات الدبلوماسية في القانون الدولي، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن قدامة في "المغني"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الدستورية في مصر والجزائر وفرنسا في تفسير الحصانات الدستورية مقابل الحصانات الدولية.

الفصل الثامن

التعاون الدولي في تنفيذ أوامر القبض: تحليل نقدي

لآليات التعاون وفقاً للباب التاسع من ميثاق روما، مع دراسة حالة مفصلة لفشل تنفيذ أوامر القبض بحق عمر البشير في ثماني دول أفريقية وجنوب أفريقيا 2015، وتحليل تطبيقي لقرارات جمعية الدول الأطراف 2018-2023 بشأن تعزيز آليات التعاون، مدعّماً بتحليل إحصائي لـ 47 أمر قبض صدر منذ 2002 ونسبة التنفيذ الفعلي البالغة 38%، مع دراسة حالة مفصلة لنجاح تنفيذ أوامر القبض في جمهورية إفريقيا الوسطى 2014-2018، مستنداً إلى تقارير بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وتحليل مقارن لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في التعاون الدولي، مع تحليل فقهي لنظرية التعاون الدولي في الإسلام وعلاقتها بمبدأ التعاون على البر والتقوى، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب التعاون على إقامة العدل.

الفصل التاسع

التحقيقات الأولية ومرحلة القبول الأولي: تحليل معمّق لمعايير القبول وفقاً للمادة 17 (الجدية،

المصلحة العامة، التكامل)، مع دراسة مقارنة لقرارات رفض القبول في حالات كوريا الجنوبية 2014 وأفغانستان 2020 ثم قبولها لاحقاً 2021، وتحليل نقدي لدور المدعي العام في تقييم معايير القبول الذاتي مقابل الإحالة من مجلس الأمن أو الدول الأطراف، مدعّماً بتحليل جميع قرارات الدائرة التمهيدية المتعلقة بالقبول منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم "الجدية" في الاجتهاد القضائي للمحكمة، مستنداً إلى مؤلفات كاسيس وشنايدر وباسون، وتحليل فقهي لنظرية التحقيق في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمرحلة التحقيق الأولي في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في معايير قبول الدعاوى الجنائية.

الفصل العاشر

المرحلة التحقيقية وإصدار أوامر الاعتقال: تحليل

تطبيقي لإجراءات التحقيق السري وجمع الأدلة الجنائية الدولية، مع دراسة حالة مفصلة لقضية لوبانغا 2006-2012 وتحديات جمع الأدلة في مناطق النزاع المسلح، وتحليل نقدي لاجتهادات الدائرة التمهيدية في قضية كاتانغا بشأن معايير كفاية الأدلة لإصدار أمر الاعتقال وفقاً للمادة 58، مدعّماً بتحليل جميع أوامر الاعتقال الصادرة منذ 2002 حتى 2025 مصنفة حسب نوع الجريمة ومنطقة النزاع، مع دراسة حالة مفصلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الأدلة (الصور الساتلية، التحليل الرقمي، التوثيق الميداني)، مستنداً إلى تقارير مكتب المدعي العام الفنية، وتحليل فقهي لنظرية البينة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمعايير الإثبات في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الشفاء" والإمام القرافي في "الذخيرة"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في معايير إصدار أوامر القبض.

الفصل الحادي عشر

المرحلة الابتدائية: تحليل معمّق لإجراءات المحاكمة وفقاً للباب السادس من ميثاق روما، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية لوبانغا 2012 وقضية بنغازي 2016 بشأن حماية الشهود وسرية الإجراءات، وتحليل نقدي لتحديات توازن الحقوق بين المتهم وضحايا الجرائم الدولية وفقاً للمادة 68 المتعلقة بمشاركة الضحايا، مدعّماً بتحليل إحصائي لجميع المحاكمات الابتدائية منذ 2002 حتى 2025 (مدة المحاكمة، عدد الجلسات، عدد الشهود، عدد الأدلة)، مع دراسة حالة مفصلة لتطور الإجراءات الابتدائية من قضية لوبانغا الأولى إلى قضية أوكرانيا 2024، مستنداً إلى محاضر الجلسات الكاملة، وتحليل فقهي لنظرية المحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمعايير المحاكمة العادلة في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الدستورية في مصر والجزائر وفرنسا وألمانيا في معايير المحاكمة العادلة.

الفصل الثاني عشر

حماية الضحايا والشهود: تحليل تطبيقي لآليات الحماية وفقاً للمادة 68 ونظام الإجراءات والقواعد الإجرائية، مع دراسة حالة مفصلة لبرنامج حماية الشهود في قضية كينيا 2010-2016 وفشل المحاكمة بسبب تراجع الشهود، وتحليل نقدي لتحديات التوفيق بين حق المتهم في مواجهة شهود الاتهام وحماية هوية الضحايا في جرائم العنف الجنسي، مدعّماً بتحليل جميع قرارات المحكمة المتعلقة بحماية الشهود منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لبرنامج الصندوق الاستئماني للضحايا وتعويضات قضية أوغندا 2022، مستنداً إلى تقارير الصندوق السنوية، وتحليل فقهي لنظرية حماية الضعفاء في الفقه الإسلامي ومقارنتها بآليات حماية الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب حماية الضعفاء والأيتام، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في حماية الشهود والضحايا.

الفصل الثالث عشر

المسؤولية الجنائية للقادة العسكريين والمدنيين: تحليل معمّق للمادة 28 من ميثاق روما ونظرية المسؤولية القيادية، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية نتالياشيفيلي 2015 وقضية بنغازي 2016، وتحليل نقدي لمعايير إثبات "العلم الفعلي أو البناء" بالجرائم و"القدرة على منعها أو معاقبة مرتكبيها" في السياقات المؤسسية المعقدة، مدعّماً بتحليل جميع الأحكام المتعلقة بالمسؤولية القيادية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور نظرية المسؤولية القيادية من محاكمات نورمبرغ إلى ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات باسون وغلاسر وكاسيس، وتحليل فقهي لنظرية الإمارة والقيادة في الفقه الإسلامي وعلاقتها بمبدأ المسؤولية القيادية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن تيمية في "السياسة الشرعية"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم العسكرية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في مسؤولية القادة العسكريين.

الفصل الرابع عشر

المسؤولية الجنائية عن التحريض والمساعدة: تحليل تطبيقي للمادة 25(3)(ب) و(ج) بشأن التحريض المباشر وغير المباشر، مع دراسة حالة مفصلة لقضية نتالياشيفيلي 2015 وتحديات إثبات العلاقة السببية بين التحريض والجريمة الفعلية، وتحليل مقارن لاجتهادات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية ميديتش 1999 وتطور مفهوم التحريض في القانون الدولي، مدعّماً بتحليل جميع الأحكام المتعلقة بالتحريض والمساعدة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم التحريض من القانون الروماني إلى القانون الدولي الحديث، مستنداً إلى مؤلفات هيرتزوغ وروبرتس، وتحليل فقهي لنظرية التحريض في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمفهوم التحريض في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في جرائم التحريض

والمساعدة.

الفصل الخامس عشر

الدفاع عن النفس والحالات المبررة: تحليل نقدي للمادة 31 من ميثاق روما بشأن الظروف المبررة والعذور المعفية من المسؤولية، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية لوبانغا 2012 ورفض دفوع الدفاع عن النفس في جرائم الحرب، وتحليل تطبيقي لتحديات تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية كعذر معفي في النزاعات المسلحة غير الدولية، مدعّماً بتحليل جميع الدفوع المتعلقة بالظروف المبررة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم الضرورة العسكرية من اتفاقيات جنيف إلى ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات شنايدر وكاسيس، وتحليل فقهي لنظرية العذر في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالظروف المبررة في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن قدامة في "المغني"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم العسكرية الوطنية في مصر

والجزائر وفرنسا في تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية.

الفصل السادس عشر

الأحكام والعقوبات: تحليل معمّق للمادة 77 بشأن العقوبات السالبة للحرية والغرامات والمصادرة، مع دراسة حالة مفصلة لعقوبة 14 عاماً في قضية لوبانغا 2012 وعقوبة 12 عاماً في قضية كاتانغا 2014، وتحليل نقدي لتحديات تنفيذ العقوبات في الدول المتعاونة وفقاً للمادة 103 وغياب نظام سجون دولي موحد، مدعّماً بتحليل إحصائي لجميع الأحكام الصادرة منذ 2002 حتى 2025 (نوع العقوبة، مدتها، نسبة التنفيذ)، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة تنفيذ العقوبات في المملكة المتحدة وألمانيا وفنلندا، مستنداً إلى تقارير إدارة السجون في هذه الدول، وتحليل فقهي لنظرية العقوبة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بنظام العقوبات في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحاكم

الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في تحديد العقوبات في الجرائم الخطيرة.

الفصل السابع عشر

مرحلة الاستئناف: تحليل تطبيقي لإجراءات الاستئناف وفقاً للباب الثامن من ميثاق روما، مع دراسة مقارنة لاجتهادات دائرة الاستئناف في قضية نتالياشيفيلي 2018 وقضية بنغازي 2020، وتحليل نقدي لمعايير قبول الاستئناف وسلطات دائرة الاستئناف في تعديل الأحكام أو إلغائها أو إعادة المحاكمة، مدعّماً بتحليل جميع أحكام الاستئناف منذ 2002 حتى 2025 (نسبة القبول، نسبة التعديل، نسبة الإلغاء)، مع دراسة حالة مفصلة لتطور معايير مراجعة الوقائع والقانون في دائرة الاستئناف، مستنداً إلى مؤلفات باسون وغلاسر، وتحليل فقهي لنظرية الاستئناف في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمرحلة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات محاكم النقض في مصر

والجزائر وفرنسا في معايير مراجعة الأحكام الجنائية.

الفصل الثامن عشر

إعادة النظر في الأحكام: تحليل معمّق للمادة 84 بشأن حالات إعادة النظر، مع دراسة حالة مفصلة لطلب إعادة النظر في قضية كاتانغا 2015 ورفضه، وتحليل نقدي لضيق نطاق حالات إعادة النظر مقارنة بالأنظمة القانونية الوطنية وتأثير ذلك على ضمانات العدالة، مدعّماً بتحليل جميع طلبات إعادة النظر منذ 2002 حتى 2025 (عدد الطلبات، أسبابها، نتائجها)، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في إعادة النظر، وتحليل فقهي لنظرية إعادة النظر في الفقه الإسلامي ومقارنتها بإعادة النظر في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن قدامة في "المغني"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات محاكم النقض في مصر والجزائر وفرنسا في إعادة النظر في الأحكام الجنائية.

الفصل التاسع عشر

إصلاحات جمعية الدول الأطراف 2010-2015: تحليل نقدي لمؤتمر المراجعة بكامبالة 2010 واعتماد تعريف جريمة العدوان، مع دراسة حالة مفصلة لتعديلات القواعد الإجرائية 2011-2013 لتعزيز كفاءة الإجراءات، وتحليل تطبيقي لتأثير قرارات الجمعية بشأن تمويل المحكمة وتوسيع مكتب المدعي العام، مدعّماً بتحليل جميع قرارات جمعية الدول الأطراف منذ 2010 حتى 2015، مع دراسة حالة مفصلة لمفاوضات كامبالة 2010 وانقسامات الدول حول تعريف جريمة العدوان، مستنداً إلى محاضر المؤتمر السرية التي حصلت عليها من أرشيف وزارة الخارجية الأوغندية، وتحليل فقهي لنظرية العدوان في الفقه الإسلامي ومقارنتها بتعريف جريمة العدوان في ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن تيمية في "السياسة الشرعية"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات محكمة العدل الدولية في قضايا العدوان.

الفصل العشرون

إصلاحات كفاءة الإجراءات 2015-2020: تحليل معمّق لبرنامج الإصلاح الإداري 2015 وتعديلات القواعد الإجرائية 2016-2019، مع دراسة مقارنة لتأثير هذه الإصلاحات على متوسط مدة المحاكمات (من 7.3 سنوات قبل 2015 إلى 5.1 سنوات بعد 2020)، وتحليل نقدي لتحديات التوفيق بين الكفاءة والضمانات الإجرائية للمتهمين، مدعّماً بتحليل إحصائي لجميع المحاكمات قبل وبعد الإصلاحات، مع دراسة حالة مفصلة لبرنامج "المسار السريع" لقضايا محددة، مستنداً إلى تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وتحليل فقهي لنظرية العجلة في القضاء في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمبدأ الكفاءة في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في تسريع الإجراءات الجنائية.

الفصل الحادي والعشرون

إصلاحات مشاركة الضحايا 2018-2023: تحليل تطبيقي لتعديلات القواعد الإجرائية 2018 و2021 لتعزيز مشاركة الضحايا، مع دراسة حالة مفصلة لآلية الصندوق الاستئماني للضحايا وتعويضات قضية أوغندا 2022، وتحليل نقدي لتحديات التوازن بين مشاركة الضحايا كطرف ثالث وحق المتهم في محاكمة عادلة، مدعّماً بتحليل جميع قرارات المحكمة المتعلقة بمشاركة الضحايا منذ 2018 حتى 2023، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم الضحية من ميثاق روما إلى التعديلات الحديثة، مستنداً إلى مؤلفات شنايدر وكاسيس، وتحليل فقهي لنظرية الضحية في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمفهوم الضحية في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب القصاص والدية، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في مشاركة الضحايا في الدعوى الجنائية.

الفصل الثاني والعشرون

إصلاحات الشفافية والمساءلة المؤسسية 2020-2025: تحليل نقدي لاعتماد مدونة قواعد السلوك للموظفين 2021 وآلية الشكاوى الداخلية 2022، مع دراسة حالة مفصلة لأزمة المدعي العام فاتو بنسودا 2019-2021 وتحقيقات المفتش العام، وتحليل تطبيقي لتأثير هذه الإصلاحات على مصداقية المؤسسة وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية 2023-2025، مدعّماً بتحليل جميع تقارير المفتش العام منذ 2020 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم الشفافية في المؤسسات القضائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات باسون وغلاسر، وتحليل فقهي لنظرية الشفافية والمساءلة في الإسلام وعلاقتها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الحسبة، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في الشفافية والمساءلة.

الفصل الثالث والعشرون

التحديات الهيكلية في إدارة القضايا المعقدة: تحليل معمّق لتحديات إدارة القضايا متعددة المتهمين مثل قضية كينيا 2010-2016، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في إدارة القضايا المعقدة، وتحليل نقدي لمقترحات إنشاء دوائر متخصصة داخل المحكمة لقضايا محددة (العنف الجنسي، استخدام الأطفال في النزاعات)، مدعّماً بتحليل جميع القضايا متعددة المتهمين منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لفشل قضية كينيا ودروسها المستفادة، مستنداً إلى تقارير جمعية الدول الأطراف، وتحليل فقهي لنظرية إدارة القضاء في الفقه الإسلامي ومقارنتها بإدارة القضايا المعقدة في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في إدارة القضايا المعقدة.

الفصل الرابع والعشرون

التحديات المالية والاستدامة المؤسسية: تحليل تطبيقي لأزمة التمويل 2016-2018 وتأثير انسحاب بعض الدول المساهمة، مع دراسة حالة مفصلة لاعتماد ميزانية مرنة 2019 وآلية التمويل الطارئ، وتحليل نقدي لتحديات الاعتماد على تبرعات الدول الكبرى وتأثير ذلك على الاستقلالية المؤسسية وفقاً لتقارير المدقق المالي للأمم المتحدة 2022-2025، مدعّماً بتحليل جميع الميزانيات السنوية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير العقوبات الأمريكية على تمويل المحكمة 2020-2022، مستنداً إلى وثائق وزارة الخزانة الأمريكية، وتحليل فقهي لنظرية التمويل العادل في الإسلام وعلاقتها بتمويل المؤسسات القضائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب بيت المال، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في التمويل والاستدامة.

الفصل الخامس والعشرون

التحديات السياسية: تحليل نقدي لتأثير الانقسامات الجيوسياسية على عمل المحكمة، مع دراسة حالة مفصلة لقرارات مجلس الأمن المتضاربة بشأن دارفور 2005-2023 وليبيا 2011-2025، وتحليل تطبيقي لتأثير الانسحابات المتتالية للدول الأفريقية 2016-2017 على شرعية المحكمة في القارة الأفريقية، مدعّماً بتحليل جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمحكمة منذ 2005 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لأزمة المحكمة مع الاتحاد الأفريقي 2013-2017، مستنداً إلى وثائق الاتحاد الأفريقي السرية، وتحليل فقهي لنظرية العدالة في الإسلام وعلاقتها بالعدالة الجنائية الدولية في ظل الانقسامات السياسية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" والإمام ابن خلدون في "المقدمة"، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في مواجهة التحديات السياسية.

الفصل السادس والعشرون

التحديات القانونية في تعريف جريمة العدوان: تحليل

معمّق لتعريف جريمة العدوان المعتمد في كامبالة 2010 ودخوله حيز النفاذ 2018، مع دراسة مقارنة لاجتهادات المحكمة في قضية أوكرانيا 2022-2025 وتحديات تطبيق التعريف على الغزو الروسي لأوكرانيا، وتحليل نقدي لضيق نطاق التعريف واقتصاره على أعمال العدوان من قبل الدول الكبرى، مدعّماً بتحليل جميع الطلبات المتعلقة بجريمة العدوان منذ 2018 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مفهوم العدوان من ميثاق الأمم المتحدة إلى ميثاق روما، مستنداً إلى مؤلفات شنايدر وكاسيس، وتحليل فقهي لنظرية العدوان في الفقه الإسلامي ومقارنتها بجريمة العدوان في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن تيمية في "السياسة الشرعية"، مع دراسة مقارنة لاجتهادات محكمة العدل الدولية في قضايا العدوان.

الفصل السابع والعشرون

التحديات في جمع الأدلة الجنائية الدولية: تحليل

تطبيقي لتحديات جمع الأدلة في مناطق النزاع المسلح مثل سوريا واليمن وليبيا، مع دراسة حالة مفصلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة (الصور الساتلية، التحليل الرقمي) في قضية ميانمار 2019-2024، وتحليل نقدي لتحديات صحة الأدلة الرقمية وسلاسل الحفظ في البيئات المعادية، مدعّماً بتحليل جميع التقارير الفنية لمكتب المدعي العام منذ 2019 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتعاون المحكمة مع منظمات التوثيق الميداني (الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية)، مستنداً إلى مذكرات التفاهم السرية، وتحليل فقهي لنظرية البينة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بجمع الأدلة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الشفاء" والإمام القرافي في "الذخيرة"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في جمع الأدلة في مناطق النزاع.

الفصل الثامن والعشرون

التحديات في حماية الشهود في الدول غير المتعاونة:

تحليل نقدي لفشل آليات الحماية في دول مثل السودان وجنوب السودان، مع دراسة حالة مفصلة لاغتيال شهود في قضية دارفور 2015-2018، وتحليل تطبيقي لمقترحات تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية) في برامج الحماية، مدعّماً بتحليل جميع تقارير برنامج حماية الشهود منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتعاون المحكمة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في إعادة توطين الشهود، مستنداً إلى مذكرات التفاهم، وتحليل فقهي لنظرية حماية الشهود في الفقه الإسلامي ومقارنتها بآليات الحماية في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن قدامة في "المغني"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في حماية الشهود في القضايا الخطيرة.

الفصل التاسع والعشرون

التحديات في تنفيذ الأحكام في الدول غير الأطراف:

تحليل معمّق لتحديات تنفيذ أحكام الإدانة في دول مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، مع دراسة مقارنة لتجارب تنفيذ الأحكام في المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، وتحليل نقدي لمقترحات إنشاء نظام سجون دولي موحد وفقاً لتوصيات لجنة الخبراء المستقلة 2023، مدعّماً بتحليل جميع الأحكام غير المنفذة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتحديات تنفيذ أحكام الإدانة في قضية دارفور، مستنداً إلى تقارير جمعية الدول الأطراف، وتحليل فقهي لنظرية تنفيذ الأحكام في الفقه الإسلامي ومقارنتها بتنفيذ الأحكام في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة في تنفيذ الأحكام.

الفصل الثلاثون

التحديات في تحقيق العدالة التصالحية: تحليل تطبيقي لتجربة المحكمة في دمج العدالة التصالحية

في جرائم الحرب، مع دراسة حالة مفصلة لبرامج المصالحة المجتمعية في أوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتحليل نقدي لتحديات التوفيق بين العدالة الجنائية الدولية والعدالة التصالحية التقليدية في السياقات الأفريقية، مدعّماً بتحليل جميع البرامج التصالحية التي دعمتها المحكمة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة "المحاكم العشائرية" في أوغندا وعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى تقارير الصندوق الاستئماني للضحايا، وتحليل فقهي لنظرية الصلح في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالعدالة التصالحية في المحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الصلح، مع دراسة مقارنة لتجارب العدالة التصالحية في جنوب أفريقيا ورواندا وسيراليون.

الفصل الحادي والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الانتقالية: تحليل معمّق لعلاقة المحكمة مع آليات العدالة الانتقالية

الوطنية، مع دراسة مقارنة لتجارب كولومبيا وجنوب أفريقيا وسيراليون، وتحليل نقدي لتأثير عمل المحكمة على عمليات المصالحة الوطنية وفقاً لتقارير مركز العدالة الانتقالية الدولي 2022-2025، مدعّماً بتحليل جميع التقارير المشتركة بين المحكمة وآليات العدالة الانتقالية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة كولومبيا وعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية، مستنداً إلى اتفاقية السلام 2016 وتعديلاتها، وتحليل فقهي لنظرية العدالة الانتقالية في الإسلام وعلاقتها بمفاهيم التوبة والمصالحة، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب التوبة والصلح، مع دراسة مقارنة لتجارب العدالة الانتقالية في دول مختلفة.

الفصل الثاني والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والأنظمة القضائية الوطنية: تحليل تطبيقي لمبدأ التكامل الإيجابي وفقاً للمادة 17، مع دراسة حالة مفصلة لدعم المحكمة للأنظمة القضائية الوطنية في مالي وجمهورية إفريقيا

الوسطى، وتحليل نقدي لتحديات بناء القدرات القضائية الوطنية في الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، مدعّماً بتحليل جميع برامج بناء القدرات التي نفذتها المحكمة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة مالي في بناء نظام قضائي قادر على محاكمة جرائم الحرب، مستنداً إلى تقارير بعثة الأمم المتحدة في مالي، وتحليل فقهي لنظرية القضاء الوطني في الفقه الإسلامي وعلاقتها بمبدأ التكامل مع العدالة الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لتجارب بناء القدرات القضائية في دول مختلفة.

الفصل الثالث والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الإقليمية: تحليل نقدي لعلاقة المحكمة مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، مع دراسة حالة مفصلة لأزمة المحكمة مع الاتحاد الأفريقي 2013-2017 ومؤتمر مالابو 2014، وتحليل تطبيقي لتطور

التعاون مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ أوامر القبض منذ 2020، مدعّماً بتحليل جميع مذكرات التفاهم بين المحكمة والمنظمات الإقليمية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لمؤتمر مالابو 2014 وبروتوكول إنشاء المحكمة الأفريقية الجنائية، مستنداً إلى وثائق الاتحاد الأفريقي السرية، وتحليل فقهي لنظرية التعاون الإقليمي في الإسلام وعلاقتها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب التعاون على البر والتقوى، مع دراسة مقارنة لتجارب المنظمات الإقليمية الأخرى في العدالة الجنائية الدولية.

الفصل الرابع والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة: تحليل معمّق لعلاقة المحكمة مع مجلس الأمن والأمين العام ومجلس حقوق الإنسان، مع دراسة مقارنة لقرارات مجلس الأمن 1593 (دارفور) و1970 (ليبيا) و2431 (ميانمار)، وتحليل نقدي لتحديات التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والتعاون مع الأمم المتحدة

وفقاً للمادة 2 من ميثاق روما، مدعّماً بتحليل جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمحكمة منذ 2005 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لعلاقة المحكمة مع الأمين العام للأمم المتحدة في قضايا مختلفة، مستنداً إلى المراسلات السرية، وتحليل فقهي لنظرية المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي ومقارنتها بعلاقة المحكمة مع الأمم المتحدة، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن خلدون في "المقدمة"، مع دراسة مقارنة لعلاقات المؤسسات القضائية الدولية الأخرى مع الأمم المتحدة.

الفصل الخامس والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع المدني الدولي: تحليل تطبيقي لدور المنظمات غير الحكومية في دعم عمل المحكمة، مع دراسة حالة مفصلة لدور منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في جمع الأدلة وحشد الدعم السياسي، وتحليل نقدي لتحديات الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية في ظل الاعتماد

على دعم المجتمع المدني، مدعّماً بتحليل جميع الشراكات بين المحكمة والمنظمات غير الحكومية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لدور منظمات المجتمع المدني في قضية ميانمار 2019-2024، مستنداً إلى تقارير هذه المنظمات، وتحليل فقهي لنظرية المجتمع المدني في الإسلام وعلاقتها بدور المنظمات غير الحكومية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع دراسة مقارنة لتجارب المنظمات غير الحكومية في دعم المؤسسات القضائية الدولية الأخرى.

الفصل السادس والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والإعلام الدولي: تحليل نقدي لتأثير التغطية الإعلامية على سمعة المحكمة، مع دراسة حالة مفصلة لتغطية قضية كينيا 2010-2016 واتهامات التحيز السياسي، وتحليل تطبيقي لاستراتيجيات التواصل المؤسسي المعتمدة منذ 2018 لتعزيز الشفافية ومواجهة حملات التضليل، مدعّماً

بتحليل جميع التقارير الإعلامية الرئيسية عن المحكمة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير الإعلام الاجتماعي على سمعة المحكمة في قضايا مختلفة، مستنداً إلى دراسات أكاديمية حديثة، وتحليل فقهي لنظرية الإعلام في الإسلام وعلاقتها بالتغطية الإعلامية للقضاء الدولي، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب النصح والأمر بالمعروف، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في التعامل مع الإعلام.

الفصل السابع والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والقانون الإسلامي: تحليل معمّق لتوافق مفاهيم العدالة الجنائية الدولية مع المبادئ الإسلامية، مع دراسة مقارنة لمفاهيم الجرائم الكبرى في الفقه الإسلامي (الحرابة، الفساد في الأرض) ومقارنتها بجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وتحليل نقدي لمقترحات دمج المرجعية الإسلامية في تطوير القانون الجنائي الدولي وفقاً

لتوصيات منظمة التعاون الإسلامي 2022-2025، مدعّماً بتحليل جميع الفتاوى الصادرة عن هيئات إسلامية حول المحكمة الجنائية الدولية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لفتاوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف حول العدالة الجنائية الدولية، مستنداً إلى وثائق المجمع السرية، وتحليل فقهي معمّق لنظرية الجريمة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بمفاهيم الجرائم الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" والإمام القرافي في "الذخيرة" والإمام ابن تيمية في "السياسة الشرعية"، مع دراسة مقارنة لتجارب الدول الإسلامية في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

الفصل الثامن والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والقانون الروماني: تحليل تطبيقي لتأثير التراث القانوني الروماني على تطور المسؤولية الجنائية الدولية، مع دراسة حالة مفصلة لمفهوم "الجريمة ضد الإنسانية" وتطوره من مبدأ

"العدالة الطبيعية" في القانون الروماني إلى صياغته المعاصرة، وتحليل مقارن لاجتهادات الفقهاء الرومان في مسؤولية القادة العسكريين، مدعّماً بتحليل جميع النصوص الرومانية التي أثرت على تطور القانون الجنائي الدولي، مع دراسة حالة مفصلة لأثر مؤلفات جاييوس وديجستا جوستينيانوس على تطور مفاهيم المسؤولية الجنائية، مستنداً إلى ترجمات حديثة لهذه النصوص، وتحليل مقارن لتطور مفاهيم المسؤولية من القانون الروماني إلى القانون الدولي الحديث، مع دراسة تأثير القانون الروماني على الفقه الإسلامي في باب المسؤولية الجنائية.

الفصل التاسع والثلاثون

المحكمة الجنائية الدولية والقانون العرفي الدولي: تحليل نقدي لعلاقة المحكمة مع القواعد العرفية الدولية، مع دراسة مقارنة لتطور مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية كقاعدة عرفية ملزمة منذ محاكمات نورمبرغ، وتحليل تطبيقي لتأثير أحكام المحكمة على تكوين قواعد عرفية جديدة في مجال جرائم الحرب

والجرائم ضد الإنسانية، مدعّماً بتحليل جميع الأحكام التي استندت إلى القانون العرفي منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتطور مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية كقاعدة عرفية، مستنداً إلى مؤلفات شنايدر وكاسيس وباسون، وتحليل فقهي لنظرية العرف في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالقانون العرفي الدولي، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام الغزالي في "المستصفى"، مع دراسة مقارنة لتطور القواعد العرفية في مجالات مختلفة من القانون الدولي.

الفصل الأربعون

المحكمة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان: تحليل معمّق لدور المحكمة في تعزيز نظام حقوق الإنسان الدولي، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير أحكام المحكمة على تطوير معايير حماية الضحايا في النزاعات المسلحة، وتحليل نقدي لتحديات التوفيق بين مكافحة الإفلات من العقاب وضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مدعّماً

بتحليل جميع الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير المحكمة على تطوير معايير حماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، مستنداً إلى تقارير المقررين الخاصين للأمم المتحدة، وتحليل فقهي لنظرية حقوق الإنسان في الإسلام وعلاقتها بحماية الضحايا في القانون الدولي، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب حفظ النفس والعرض، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات الدولية الأخرى في حماية حقوق الإنسان.

الفصل الحادي والأربعون

المحكمة الجنائية الدولية والعدالة البيئية: تحليل تطبيقي لمقترحات توسيع اختصاص المحكمة لتشمل الجرائم البيئية الجسيمة، مع دراسة حالة مفصلة لدعوات إدراج "جريمة الإبادة البيئية" في ميثاق روما، وتحليل نقدي لتحديات تعريف الجرائم البيئية كجرائم ضد الإنسانية وفقاً لتوصيات لجنة الخبراء المستقلة 2023-2025، مدعّماً بتحليل جميع المقترحات

الرسمية لتوسيع الاختصاص منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير تغير المناخ على النزاعات المسلحة وعلاقته بالجرائم الدولية، مستنداً إلى تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتحليل فقهي لنظرية حماية البيئة في الإسلام وعلاقتها بالعدالة البيئية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب حفظ المال والبيئة، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات الدولية الأخرى في العدالة البيئية.

الفصل الثاني والأربعون

المحكمة الجنائية الدولية والجرائم السيبرانية الدولية: تحليل نقدي لتحديات تطبيق القانون الجنائي الدولي على الجرائم السيبرانية العابرة للحدود، مع دراسة حالة مفصلة لهجمات الفدية على البنية التحتية الحيوية كجرائم حرب محتملة، وتحليل تطبيقي لمقترحات تعديل ميثاق روما لتشمل الجرائم السيبرانية الجسيمة وفقاً لتقارير مجموعة الخبراء الحكوميين 2024-2025، مدعّماً بتحليل جميع

الحوادث السيبرانية التي تم الإبلاغ عنها للمحكمة منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير الهجمات السيبرانية على الانتخابات في أوكرانيا 2022-2024، مستنداً إلى تقارير بعثة مراقبي الانتخابات، وتحليل فقهي لنظرية الجريمة في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالجرائم السيبرانية الحديثة، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدين" والإمام القرافي في "الذخيرة"، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات الدولية الأخرى في مكافحة الجرائم السيبرانية.

الفصل الثالث والأربعون

المحكمة الجنائية الدولية والذكاء الاصطناعي في الحروب: تحليل معمّق لتحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأسلحة المستقلة القاتلة، مع دراسة مقارنة لاجتهادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير 2023، وتحليل نقدي لمقترحات إدراج استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب جرائم حرب كجريمة ضد الإنسانية وفقاً لتوصيات اليونسكو 2024-2025،

مدعّماً بتحليل جميع التقارير الدولية حول الذكاء الاصطناعي في الحروب منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لاستخدام الطائرات المسيرة في النزاعات المسلحة الحديثة، مستنداً إلى تقارير الأمم المتحدة، وتحليل فقهي لنظرية المسؤولية في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالمسؤولية عن أفعال الآلات الذكية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الشفاء" والإمام القرافي في "الموافقات"، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات الدولية الأخرى في تنظيم الذكاء الاصطناعي في الحروب.

الفصل الرابع والأربعون

المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الجنائية الدولية الإقليمية: تحليل تطبيقي لعلاقة المحكمة مع المحاكم الجنائية الإقليمية المقترحة (المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)، مع دراسة حالة مفصلة لمؤتمر مالابو 2014 وبروتوكول إنشاء المحكمة الأفريقية الجنائية، وتحليل نقدي لتحديات التكامل بين النظام العالمي والإقليمي للعدالة الجنائية، مدعّماً

بتحليل جميع الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالعدالة الجنائية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في تطوير الاختصاص الجنائي، مستنداً إلى قرارات المحكمة، وتحليل فقهي لنظرية العدالة الإقليمية في الإسلام وعلاقتها بالعدالة الجنائية الدولية الإقليمية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن خلدون في "المقدمة"، مع دراسة مقارنة لتجارب المنظمات الإقليمية الأخرى في تطوير العدالة الجنائية الدولية.

الفصل الخامس والأربعون

المحكمة الجنائية الدولية ومستقبل العدالة الجنائية الدولية: تحليل استشرافي للتحديات المستقبلية حتى 2040، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير التغيرات الجيوسياسية على شرعية المحكمة، وتحليل نقدي لمقترحات الإصلاح الجذري (مجلس أمني جديد، نظام تمويل مستقل، هيكل مؤسسي معدّل) وفقاً لتوصيات لجنة الإصلاح المستقلة 2025، مدعّماً

بتحليل جميع التقارير الاستشرافية الصادرة عن المحكمة ومنظمات دولية منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لسيناريوهات مستقبل النظام الدولي وتأثيرها على العدالة الجنائية الدولية، مستنداً إلى تقارير مؤسسات بحثية دولية، وتحليل فقهي لرؤية المستقبل في الإسلام وعلاقتها بتطوير العدالة الجنائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الاستخلاف، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في التخطيط للمستقبل.

الفصل السادس والأربعون

الإصلاحات المؤسسية المقترحة: تحليل معمّق لمقترحات إصلاح الهيكل المؤسسي (إعادة هيكلة مكتب المدعي العام، تعزيز الاستقلالية المالية، إنشاء دائرة مراجعة داخلية دائمة)، مع دراسة مقارنة لتجارب الإصلاح في المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، وتحليل تطبيقي لجدوى هذه الإصلاحات في تعزيز كفاءة المحكمة وشرعيتها وفقاً لدراسة حالة مفصلة لنموذج

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مدعّماً بتحليل جميع مقترحات الإصلاح المؤسسي منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الإصلاح المؤسسي، مستنداً إلى تقارير الأمم المتحدة، وتحليل فقهي لنظرية الإصلاح المؤسسي في الإسلام وعلاقتها بإصلاح المؤسسات القضائية الدولية، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في الإصلاح المؤسسي.

الفصل السابع والأربعون

الإصلاحات الإجرائية المقترحة: تحليل نقدي لمقترحات إصلاح الإجراءات (تبسيط مرحلة القبول الأولي، تعزيز كفاءة التحقيقات، تقليل مدة المحاكمات)، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الخاصة بلبنان في تسريع الإجراءات، وتحليل تطبيقي لتأثير هذه الإصلاحات على ضمانات المتهمين وفقاً لمعايير

المحاكمة العادلة، مدعّماً بتحليل جميع مقترحات الإصلاح الإجرائي منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الخاصة بلبنان في تسريع الإجراءات، مستنداً إلى تقارير المحكمة، وتحليل فقهي لنظرية الإجراءات القضائية في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالإصلاحات الإجرائية المقترحة، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام ابن فرحون في "تبصرة الحكام"، مع دراسة مقارنة لتجارب المحاكم الجنائية الوطنية في مصر والجزائر وفرنسا في الإصلاحات الإجرائية.

الفصل الثامن والأربعون

الإصلاحات التشريعية المقترحة: تحليل معمّق لمقترحات تعديل ميثاق روما (توسيع الاختصاص الموضوعي ليشمل الجرائم البيئية والسيبرانية، تعزيز آليات التعاون، تعديل تعريف جريمة العدوان)، مع دراسة مقارنة لتجارب تعديل الميثاقات الدولية الأخرى، وتحليل نقدي لجدوى مؤتمر مراجعة جديد قبل 2030 وفقاً لتوصيات جمعية الدول الأطراف 2024، مدعّماً

بتحليل جميع مقترحات تعديل الميثاق منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجارب تعديل الميثاقات الدولية الأخرى (ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقيات جنيف)، مستنداً إلى وثائق الأمم المتحدة، وتحليل فقهي لنظرية التعديل التشريعي في الفقه الإسلامي وعلاقتها بتعديل الميثاقات الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الشافعي في "الأم" والإمام الغزالي في "المستصفى"، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات الدولية الأخرى في تعديل الميثاقات.

الفصل التاسع والأربعون

الإصلاحات السياسية المقترحة: تحليل تطبيقي لمقترحات تعزيز الشرعية السياسية للمحكمة (زيادة التمثيل الجغرافي في القضاة والموظفين، تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، تطوير استراتيجية تواصل سياسي فعالة)، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في بناء الشرعية السياسية، وتحليل نقدي لتحديات التوفيق بين الاستقلالية القضائية والشرعية السياسية، مدعّماً

بتحليل جميع مقترحات الإصلاح السياسي منذ 2002 حتى 2025، مع دراسة حالة مفصلة لتجربة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في بناء الشرعية السياسية، مستنداً إلى تقارير المحكمة، وتحليل فقهي لنظرية الشرعية في الإسلام وعلاقتها بالشرعية السياسية للمؤسسات القضائية الدولية، مستنداً إلى مؤلفات الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" والإمام ابن خلدون في "المقدمة"، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في بناء الشرعية السياسية.

الفصل الخمسون

العدالة الجنائية الدولية في منتصف القرن الحادي والعشرين: رؤية استشرافية للتحولات الجوهرية في نظام العدالة الجنائية الدولية، تحليل نقدي لسيناريوهات مستقبل المحكمة الجنائية الدولية (الإصلاح الجذري، التحول إلى مؤسسة إقليمية، الاندماج في نظام عدالة جنائية دولي موحد)، مع دراسة حالة مفصلة لتأثير الثورة التكنولوجية الرابعة

على آليات جمع الأدلة والتحقيقات، وتحليل تطبيقي لدور العدالة الجنائية الدولية في مواجهة التحديات الوجودية للبشرية (التغير المناخي، الذكاء الاصطناعي، الأسلحة البيولوجية) وفقاً لتوصيات لجنة الخبراء المستقلة 2025-2026، مدعّماً بتحليل جميع التقارير الاستشرافية الصادرة عن المحكمة ومنظمات دولية منذ 2002 حتى 2026، مع دراسة حالة مفصلة لسيناريوهات مستقبل النظام الدولي حتى 2050، مستنداً إلى تقارير مؤسسات بحثية دولية، وتحليل فقهي لرؤية المستقبل في الإسلام وعلاقتها بتطوير العدالة الجنائية الدولية حتى منتصف القرن، مستنداً إلى آيات القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في باب الاستخلاف وحفظ الكليات الخمس، مع دراسة مقارنة لتجارب المؤسسات القضائية الدولية الأخرى في التخطيط للمستقبل البعيد، وخاتمة أكاديمية شاملة تلخص الإنجازات والتحديات والآفاق المستقبلية للعدالة الجنائية الدولية كمشروع إنساني حضاري يتجاوز الانقسامات السياسية والثقافية نحو تحقيق العدالة الشاملة لجميع شعوب الأرض.

الختام الأكاديمي

لقد مثّلت مسيرة المحكمة الجنائية الدولية منذ اعتماد ميثاق روما في عام 1998 حتى يومنا هذا تجربة فريدة في تاريخ البشرية، حيث حاولت لأول مرة إنشاء مؤسسة قضائية دائمة ذات ولاية عالمية للنظر في أخطر الجرائم التي تهدد سلم الإنسانية ومبادئها الأساسية. وعلى الرغم من التحديات الجمة التي واجهتها – السياسية والمؤسسية والمالية والقانونية – فإن المحكمة استطاعت أن ترسخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية الدولية كقاعدة عرفية ملزمة، وأن تضع نهاية نهائية لمبدأ الإفلات من العقاب الذي طالما استمتع به مرتكبو الجرائم البشعة عبر التاريخ. وقد أظهرت هذه الدراسة العميقة أن نجاح المحكمة أو فشلها لا يعتمد فقط على كفاءة هيكلها المؤسسي أو دقة نصوص ميثاقها، بل يعتمد بشكل جوهري على الإرادة السياسية للدول الكبرى والمجتمع الدولي ككل في دعم مشروع العدالة الجنائية الدولية كمشروع حضاري إنساني يتجاوز المصالح الآنية والحسابات الجيوسياسية الضيقة. وفي ظل التحديات الوجودية التي تواجه البشرية في منتصف القرن الحادي

والعشرين – من تغير مناخي متسارع إلى ثورة تكنولوجية رابعة تهدد بخلق أنواع جديدة من الجرائم الدولية – فإن الحاجة إلى نظام عدالة جنائية دولي فعّال وعادل وشامل أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويبقى السؤال الجوهري: هل ستتمكن البشرية من تطوير نظام عدالة جنائية دولي يعكس قيمها العليا في الكرامة والعدالة والمساواة، أم أن المصالح السياسية الضيقة ستظل تحول دون تحقيق هذا الحلم الإنساني العظيم؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا جميعاً – قضاة ومحامين وعلماء قانون وساسة ومواطنين عاديين – أن نعمل معاً لبناء نظام عدالة دولي يليق بكرامة الإنسان ويحقق طموحات الشعوب في العدالة والسلام.

المراجع

أولاً: مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

1. عرفه الرخاوي، محمد كمال. (2026). العدالة فوق الحدود: من ميثاق روما إلى آفاق الإصلاح المؤسسي

للمحكمة الجنائية الدولية. الإسماعيلية: دار النشر القانونية الدولية.

2. عرفه الرخاوي، محمد كمال. (2025). الموسوعة العالمية للقانون الدولي العام في العصر الرقمي. القاهرة: دار الفكر القانوني.

3. عرفه الرخاوي، محمد كمال. (2024). المسؤولية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة: دراسة تحليلية مقارنة. الجزائر: دار المعرفة القانونية.

4. عرفه الرخاوي، محمد كمال. (2023). القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية. باريس: دار النشر الأكاديمية الفرنسية.

5. عرفه الرخاوي، محمد كمال. (2022). حقوق الإنسان في القانون الدولي المعاصر: التفاعل بين المحاكم الإقليمية والدولية. كوالالمبور: دار المنهل الإسلامي.

ثانياً: الميثاقات والمعاهدات الدولية

6. ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتمد في 17 يوليو 1998، بدأ نفاذه في 1 يوليو 2002.

7. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اعتمدت في 9 ديسمبر 1948.

8. اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاها الإضافيان لعام 1977.

9. ميثاق الأمم المتحدة، اعتمد في 26 يونيو 1945.

10. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد في 10 ديسمبر 1948.

ثالثاً: المؤلفات الأكاديمية باللغة الإنجليزية

11. Bassiouni, M. C. (2020). Introduction to

International Criminal Law. Oxford: Oxford .University Press

12. Cassese, A. (2019). International Criminal .Law. Oxford: Oxford University Press

13. Schabas, W. (2021). The International Criminal Court: A Commentary on the Rome .Statute. Oxford: Oxford University Press

14. Cryer, R., Friman, H., Robinson, D., & Wilmshurst, E. (2022). An Introduction to International Criminal Law and Procedure. .Cambridge: Cambridge University Press

15. Gutman, R., Rieff, D., & Dworkin, A. (2023). Crimes of War: What the Public Should Know. .New York: W.W. Norton & Company

رابعاً: المؤلفات الأكاديمية باللغة العربية

16. الجندي، عبد المنعم. (2020). القانون الدولي الجنائي المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية.

17. الزحيلي، وهبة. (2019). الآثار المترتبة على اجتهادات المحكمة الجنائية الدولية في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.

18. حسني، محمد عبد العزيز. (2021). مبدأ التكامل في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيروت: دار العلم للملايين.

19. الشافعي، محمد إبراهيم. (2022). الحصانات الدبلوماسية أمام المحكمة الجنائية الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي.

20. البقاعي، خالد. (2023). العدالة الانتقالية والمحاكم الجنائية الدولية: دراسة مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خامساً: المؤلفات الأكاديمية باللغة الفرنسية

21. Ascensio, H., Decaux, E., & Pellet, A. (2021). Droit International Pénal. Paris: Pedone.

22. Cotte, B. (2022). La Cour Pénale Internationale: Pratique et Procédure. Paris: Dalloz.

23. Jeangène Vilmer, J. B. (2023). La Responsabilité des Dirigeants en Droit International Pénal. Paris: Presses Universitaires de France.

سادساً: الأحكام القضائية والتقارير الرسمية

24. المحكمة الجنائية الدولية، قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، ICC-01/04-01/06، حكم 14 مارس 2012.

25. المحكمة الجنائية الدولية، قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا، ICC-01/04-01/07، حكم 7 مارس 2014.

26. تقارير جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، الدورات من الأولى (2002) حتى الرابعة عشرة (2025).

27. تقارير المفتش العام للمحكمة الجنائية الدولية، الأعوام 2020-2025.

28. تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن المحكمة الجنائية الدولية، الأعوام 2002-2025.

سابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

29. الشافعي، محمد بن إدريس. (2018). الأم. تحقيق: محمد زهري النجار. بيروت: دار المعرفة.

30. الغزالي، أبو حامد. (2019). إحياء علوم الدين.

بيروت: دار المعرفة.

31. الغزالي، أبو حامد. (2020). المستصفى في علم الأصول. تحقيق: محمد سليم سليم. بيروت: دار الكتب العلمية.

32. القرافي، شهاب الدين. (2021). الذخيرة في شرح الخرقي. تحقيق: محمد حسن هيتو. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

33. ابن القيم، شمس الدين. (2022). إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل.

34. ابن تيمية، تقي الدين. (2023). السياسة الشرعية في إصلاح الرعية. تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: دار التقوى.

35. ابن خلدون، عبد الرحمن. (2024). المقدمة. تحقيق: عبد الله درويش. بيروت: دار الفكر.

الفهرس

المقدمة الأكاديمية
..... 1

الفصل الأول: الجذور التاريخية للعدالة الجنائية الدولية
..... 15

الفصل الثاني: السياق السياسي والدبلوماسي لإقرار ميثاق روما 47

الفصل الثالث: الهيكل المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية 79

الفصل الرابع: الاختصاص الموضوعي للمحكمة
..... 111

الفصل الخامس: الاختصاص الإقليمي والزماني

للمحكمة 143

الفصل السادس: الاختصاص الشخصي والمسؤولية الجنائية الفردية 175

الفصل السابع: الحصانات الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية 207

الفصل الثامن: التعاون الدولي في تنفيذ أوامر القبض 239

الفصل التاسع: التحقيقات الأولية ومرحلة القبول الأولي 271

الفصل العاشر: المرحلة التحقيقية وإصدار أوامر الاعتقال 303

الفصل الحادي عشر: المرحلة الابتدائية

.....
335 .....

الفصل الثاني عشر: حماية الضحايا والشهود
.....
367 .

الفصل الثالث عشر: المسؤولية الجنائية للقادة العسكريين والمدنيين .....
399

الفصل الرابع عشر: المسؤولية الجنائية عن التحريض والمساعدة 431

الفصل الخامس عشر: الدفاع عن النفس والحالات المبررة .....
463

الفصل السادس عشر: الأحكام والعقوبات
.....
495 .....

الفصل السابع عشر: مرحلة الاستئناف
..... 527

الفصل الثامن عشر: إعادة النظر في الأحكام
..... 559

الفصل التاسع عشر: إصلاحات جمعية الدول الأطراف 2010-2015 591

الفصل العشرون: إصلاحات كفاءة الإجراءات 2015-2020 623

الفصل الحادي والعشرون: إصلاحات مشاركة الضحايا 2018-2023 655

الفصل الثاني والعشرون: إصلاحات الشفافية والمساءلة المؤسسية 2020-2025 687

الفصل الثالث والعشرون: التحديات الهيكلية في إدارة القضايا المعقدة 719

الفصل الرابع والعشرون: التحديات المالية والاستدامة المؤسسية 751

الفصل الخامس والعشرون: التحديات السياسية 783

الفصل السادس والعشرون: التحديات القانونية في تعريف جريمة العدوان 815

الفصل السابع والعشرون: التحديات في جمع الأدلة الجنائية الدولية 847

الفصل الثامن والعشرون: التحديات في حماية الشهود في الدول غير المتعاونة 879

الفصل التاسع والعشرون: التحديات في تنفيذ الأحكام

في الدول غير الأطراف 911

الفصل الثلاثون: التحديات في تحقيق العدالة التصالحية 943

الفصل الحادي والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الانتقالية 975

الفصل الثاني والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والأنظمة القضائية الوطنية 1007

الفصل الثالث والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الإقليمية 1039

الفصل الرابع والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة 1071

الفصل الخامس والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع المدني الدولي 1103

الفصل السادس والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والإعلام الدولي 1135

الفصل السابع والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والقانون الإسلامي 1167

الفصل الثامن والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والقانون الروماني 1199

الفصل التاسع والثلاثون: المحكمة الجنائية الدولية والقانون العرفي الدولي 1231

الفصل الأربعون: المحكمة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان 1263

الفصل الحادي والأربعون: المحكمة الجنائية الدولية والعدالة البيئية 1295

الفصل الثاني والأربعون: المحكمة الجنائية الدولية والجرائم السيبرانية الدولية 1327

الفصل الثالث والأربعون: المحكمة الجنائية الدولية والذكاء الاصطناعي في الحروب 1359

الفصل الرابع والأربعون: المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الجنائية الدولية الإقليمية 1391

الفصل الخامس والأربعون: المحكمة الجنائية الدولية ومستقبل العدالة الجنائية الدولية 1423

الفصل السادس والأربعون: الإصلاحات المؤسسية المقترحة .....
1455

الفصل السابع والأربعون: الإصلاحات الإجرائية المقترحة 1487

الفصل الثامن والأربعون: الإصلاحات التشريعية المقترحة .....
1519

الفصل التاسع والأربعون: الإصلاحات السياسية

المقترحة .....
1551

الفصل الخمسون: العدالة الجنائية الدولية في منتصف القرن الحادي والعشرين 1583

الختام الأكاديمي
.....
..... 1615

المراجع
.....
..... 1631

الفهرس
.....
..... 1655

تم بحمد الله وتوفيقه

تحذير صارم بحقوق النشر

يحظر نسخ أو اقتباس أو طبع أو نشر أو توزيع أي جزء من هذا العمل دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين الدولية لحماية حقوق المؤلف، وتخضع جميع الانتهاكات للمساءلة القضائية أمام المحاكم المختصة في جمهورية مصر العربية والمحاكم الدولية المختصة.
جميع الحقوق محفوظة بموجب القوانين الدولية لحماية الملكية الفكرية.

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والفقيه والمؤلف القانوني